هذا المسلم الذي اخذ هذا الرجل يسكر ولا قطع على
احد ولا حد يلزمه وان كان لا يسكر وهو من المحرمات
فعليه فيه القطع وكذلك لو دخل رجل دار رجل فاخذ
له ثوبا او عودا او سكرجا او سلم الملاجي
الى حرم الله سبحانه لزمه قطع في ذلك ○ وسئل
عن شهود شهدوا على سارق كلما حتى قطعت يده
فقلت هل حكم عليهم في ذلك شئ قال محمد بن يحيى رحمه الله
عليه اذا تعمدوا الشهود الكلم لهذا المقطوع و
صح للامام ان قطع يده وشهادة الزور الى اقاموها
عليه قطع الامام اليهم بكلمهم ويغرمهم وقلت هل للمسلمين
ان يقطعوا اذا لم يكن امام قال ليس ذلك لهم وانما القطع
الى الائمة وقلت هل يوجب الحاكم على الشهود ان يقطعوا
اليد السارق وليس ذلك حكم عليهم وجد السارق وجلاف
حد المرجوم ○ وسئل عن الامام امر شهود الشهد
واعلى رجل بسرقة ان يقطعوا يده فقطعوا ولم يقطعوا
فقلت هل يكون امتناعهم عن قطع يد السارق بكولا
شهادته قال محمد بن يحيى عليه السلم قد تسقط الشهود

دهن القطع لضعف قلوبهم ولهول القطع عندهم
فلا يعدون ان يقطعوا يده لهادة الجمعة فان كان ذلك منهم
لم يكن ابطالا لشهادتهم كما انه سبحانه لم يوجب
عليهم قطع يده وانما اوجب ذلك على غيرهم ولم يحي
السنة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى اهل بيته في ان يقطع
الشهود يد السارق ولا كن يرجع الله لو شهد اربعة
على رجل بالزنا امر بهم الامام ان يرجموه فلم يرجموه وهو
هو الرجل للامام ان يرجمه هو ولا من معه من المسلمين
فلهم قال انوا ان يرجموه بطلت شهادتهم ولم يلزمهم عليه
حكم لقولهم كان الحكم من الله عز وجل ومن رسوله صلى الله
عليه وعلى اله وسلم في الزاني ان يرجمه الشهود فلما لا
مام ثم الائمة من بعدهم ثم المسلمون فلهم وفقك الله
الفرق بين الحكمين والسائل بين الحالين بين لك الصواب
وسهل لك الحق في الجواب ○ وسئل عن رجل لحق بيسار
فاحاز حامل له بالسرقة هل له ان يقتله قال محمد
بن يحيى رحمه الله عليه لا اجز له قتله الا ان يقاتله فاما
اذا قاتله ومانعه فله ان يقتله دون ماله حتى يسترده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)